

18.02.2023

ندوة إرتريا 2023

حماية أمن وسيادة إرتريا
السفير عندى برهان ولد قرقيس

الخطاب الرئيسي

أعزائي المشاركون في ندوة إرتريا 2023، اسمحوا لي أن أستهل ندوتنا اليوم بالترحيب بكم ترحيباً حاراً مع تمنياتي مرة أخرى لكم ولجميع أبناء شعبنا بان يكون عام 2023 أكثر سعادةً وازدهاراً. كما أتقدم اليكم بجزيل الشكر على تلبيتكم الدعوة وتكبدكم مشاق السفر إلى هنا قادمين من كندا وأوروبا والولايات المتحدة للمشاركة في هذه الندوة التي تعقد في وقت حاسم وحرصاً على ظروف الأمن القومي لإرتريا.

نجتمع اليوم هنا تحت شعار "حماية أمن إرتريا وسيادتها" لمناقشة الوضع الراهن في بلدنا الحبيب والبحث عن أرضية للعمل المشترك للمساهمة في الحفاظ على أمنها وسيادتها من خلال الدفاع والسعي الفعال لإرساء مؤسسات سيادة القانون.

عانى الشعب الإرتري لأكثر من نصف قرن من ويلات خوض حرب تحرير وطنية مطولة ومن القهر والتنكيل الداخلي والعدوان الخارجي. وبعد خمس سنوات من انتصار الكفاح المسلح وتحقيق الاستقلال، حرمت النتائج الموضوعية الناجمة عن المخاطر المزدوجة للقهر الداخلي والعدوان الخارجي الشعب الإرتري من ظروف الأمن الإنسانية الأساسية وأدت الى تدهور أوضاعه الإنسانية.

فقد انتهك المستبد الحاقق الذي اغتصب سلطة الدولة صلاحياته المؤقتة الممنوحة له خلال الفترة الانتقالية وعامل الشعب الإرتري كمجرد أشياء لا غير، وشرع يدير إرتريا كإقطاعية خاصة واصبح يتصرف في الدولة وموارد البلاد كملكيات شخصية. واصبح المواطنون محرومون من الحريات والحقوق الأساسية ولا رأي لهم في السياسات والممارسات التي تتحكم في حياتهم وسبل عيشهم ورزقهم. وتحت ستار حجج واهية تتذرع بحماية الأمن القومي، فرض النظام ديكتاتورية وحشية وأغلق اي مساحة للحرية في الفضاء السياسي والاقتصادي وعزل البلاد. لقد فشل النظام في استغلال موارد إرتريا الطبيعية وفي الاستفادة من الامة الجيوستراتيجية والجيو اقتصادية والجيو سياسية لموقع إرتريا وفي تسخير كل هذه المزايا لتطوير البلاد وتحسين مستوى معيشة الشعب.

هناك حاجة ماسة للشفافية والمساءلة فيما يتعلق بإدارة شؤون الدولة وإدارة أنشطة الحكومة التجارية والمالية العامة. ويجب استخدام عائدات قطاع التعدين المربح لإنعاش وإعادة بناء اقتصاد الكوبون المدمر. فضلا عن انه ينبغي أن يوضع حد لنمط حياة عيش الكفاف المفروض على شعبنا والذي يركز على بيع حصص هزيلة من المواد التموينية للمواطنين .

ومن الأمور البائسة المخزية للنظام هو الحالة التعيسة التي يعيشها شعبنا و الحالة المزرية التي تعاني منها المدن والبلدات والموانئ الإرترية، فالمباني متداعية والشوارع مليئة بالحفر والتصدعات وأصبحت في حالة يرثى لها. والحظر الذي فرضه النظام منذ فترة طويلة على قطاع البناء الحيوي للغاية يجب ان يرفع فوراً من اجل حل ازمة النقص الحاد في المباني السكنية. يجب إجراء صيانة وتجديد عاجل لأنظمة إمدادات وتوصيل الطاقة والمياه من اجل الوقف النهائي لفترات الانقطاع المتواصلة. وفي ذات السياق يجب صيانة الموانئ الإرترية والاستفادة منها بشكل عاجل لجلب إيرادات قيمة.

وعلى صعيد آخر قامت قوات الدفاع الإرترية الشجاعة بتحرير الأراضي الحدودية الإرترية التي كانت محتلة حتى الامس القريب وقضت بشكل كبير - على الأقل في الوقت الحالي والمستقبل المنظور - على مصدر تهديد وجودي لأمن وسلامة أراضي وسيادة دولة إرتريا. هذا الانتصار قدم مساهمة حيوية لأمن دولة إرتريا القومي ولوحدة وسلامة أراضي إرتريا وإثيوبيا ولاستقرار المنطقة ككل. وقد أنجزت قوات الدفاع الإرترية مهمتها بشكل فعال وعادت الى ارض الوطن ظافرة منتصرة بعد ان تحددت كافة الضغوط غير المبررة التي استهدفت شيطنتها من خلال شن حملة تشويه منظمة تركز على ادعاءات ومزاعم ملفقة عن ارتكاب مجازر إبادة جماعية وممارسة العنف الجنسي والنهب وفرض عقوبات جائرة من جانب واحد.

من ناحية اخرى أدى هذا الانتصار إلى إعادة تنظيم جديدة للقوى وخلق ظروف توازن عسكري جديد في المنطقة مواتية لأمن دولة إرتريا، فماذا يعني إذن الأمن القومي؟

للأمن القومي أبعاد عسكرية وغير عسكرية. فعلاوة على حماية السلامة المادية للدولة وشعبها، يشمل مفهوم الأمن القومي مسائل الأمن الاقتصادي والأمن الغذائي والأمن البيئي وأمن الطاقة والأمن السبيرياني. وهذا يعني، قبل كل شيء، تحقيق أمن ورفاهية

الشعب ليعيش حياة هانئة في حرية وسلام ورخاء. وبناء على ذلك يمكن القول إن مفهوم الأمن القومي يشمل عناصر التكامل السياسي والاقتصادي والعسكري والدبلوماسي التي تكمل بعضها البعض.

واسمحوا لي هنا أن أبدي ملاحظات موجزة حول كل عنصر من هذه العناصر الأساسية للأمن القومي.

أولاً، يشير الأمن السياسي إلى استقرار النظام الاجتماعي القائم على سيادة القانون. وهذا يعني سيادة حكم القانون المحلي والدولي على حد سواء. باختصار، الأمن السياسي يعني غياب القمع الحكومي واختفاء انتهاك حقوق الإنسان وسوء المعاملة والإكراه. يعتمد الأمن السياسي، قبل كل شيء، على الأمن الإنساني للشعب.

ما الذي يشكل الأمن الإنساني؟ تعرف الأمم المتحدة الأمن الإنساني بأنه سلامة وخلاص الناس من الجوع والمرض والقمع، بما في ذلك اضطرابات الحياة اليومية. المفهوم يشمل الأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن الصحي والأمن الشخصي والأمن المجتمعي والأمن السياسي وحماية النساء والأقليات.

ثانياً، يتحقق الأمن الاقتصادي عندما تدير الدولة الموارد الطبيعية والبشرية للأمة من أجل تطوير الاقتصاد الوطني. قدرة اقتصاد الدولة على إيجاد الوظائف وخلق فرص العمل وإنتاج الثروة وتحقيق الرخاء لمواطنيها يشكل الأساس لقياس أمنها الاقتصادي. ويحدد الأمن الاقتصادي بشكل أساسي القدرة الدفاعية للدولة والتي بدورها تؤثر على أمنها القومي. ويمكن للاقتصاد المعافى أن يمكن ارتريا من الاحتفاظ بقدرة دفاعية ذات مصداقية توفر الأساس لأمن قومي متين في منطقة متقلبة غارقة في اضطرابات مستمرة.

ثالثاً، يعتمد الأمن العسكري على الامتلاك والمحافظة على قوات مسلحة تتمتع بقدرة قتالية فعالة كعنصر لا غنى عنه لبناء قدرة دفاعية وطنية ذات مصداقية. وهذا يتطلب توفر نظام اجتماعي مستقر وقاعدة سكانية واسعة وتنمية اقتصادية مستدامة والقدرة على تطبيق العلوم والتكنولوجيا الحديثة. وبالنسبة لتكنولوجيا القرن الحادي والعشرين الفائقة التطور فإن ذلك يشمل اقتناء ومعرفة وتطبيق أنظمة تسليح متطورة وعلوم عسكرية وتكنولوجيا حديثتين.

رابعاً، تمثل الدبلوماسية الاستباقية أداة أساسية لتحقيق الأمن القومي. والدبلوماسية، مثل الحرب، هي امتداد للسياسة بوسائل أخرى. وغالباً ما يتم استخدامها بشكل فعال إما كملف بديل أو مكمل للحرب. عند استخدامها كبديل فإنها يمكن أن تمنع اندلاع الحرب أو تصعيد الأعمال العدائية. أما عندما يتم استخدامها كوسيلة مكمل للحرب فإنها تساعد على ضمان أن يؤدي الانتصار العسكري إلى تعزيز الأمن القومي. السعي الفعال لتحقيق أهداف سياسية من خلال الحرب يتطلب الالتزام للدبلوماسية الاستباقية وتدفق المعلومات في الوقت المناسب.

الآن وباستخدام هذه العناصر الأساسية للأمن القومي، اسمحوا لي أن أقيم الواقع الفعلي في ارتريا اليوم، وهو واقع قد جاء كمحصلة للسياسات والممارسات التي تنتهجها الحكومة خلال الاثنتين والثلاثين سنة الماضية. والسؤال الذي يفرض نفسه هنا هو: هل ينعم الشعب الارتري بالأمن والرفاهية الذي يمكنه من العيش الهانئ والتمتع بالحرية والسلام والازدهار؟

أما فيما يتعلق بالأمن السياسي، فإن الواقع على الأرض مقلق للغاية. فالأمن السياسي يتطلب بناء نظام اجتماعي مستقر يرتكز على سيادة القانون. ومن شأن تطبيق الدستور الارتري أن يرسخ سيادة القانون كشرط ضروري لإقامة نظام اجتماعي مستقر. كما أنه سيفتح المجال السياسي ويحمي الحريات والحقوق الأساسية للشعب الارتري ويعزز من مستوى أمنه الإنساني.

أما الأمن الاقتصادي فيتطلب فتح المجال الاقتصادي والإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والبشرية للبلاد من أجل تطوير الاقتصاد الوطني. ومن شأن هذه الإجراءات أن تساعد في خلق فرص العمل والوظائف وإنتاج الثروة وتحقيق الرخاء للشعب. كما أنها ستشجع الاستثمار المحلي وتعمل على جذب رواد الأعمال الارتريين وتحفزهم على العودة إلى ديارهم ليستثمروا ويكونوا الثروة ويساهموا في التنمية الوطنية في بلدهم وليس في دول أخرى. علاوة على ذلك، سوف تساعد هذه الإجراءات على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأود أن أؤكد هنا أن الأمن الاقتصادي يشكل أساس القدرة الدفاعية والأمن القومي المستدامين للدولة.

وفيما يتعلق بالأمن العسكري، فإن ارتريا تمتلك اليوم قوات مسلحة تتمتع بقدرة قتالية فعالة قادرة على الدفاع عن الوطن في مواجهة جيرانها الأضعف نسبياً. الحفاظ على هذه القدرة الدفاعية وتعزيزها تتطلب احترام قوات الدفاع الارترية وتحديث العتاد والمعدات وهياكل القيادة والتحكم والحفاظ على قاعدة سكانية صلبة والسعي لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وبناء القدرة والمعرفة التقنية. وعلاوة على ذلك، فإنه يتطلب تطبيق نظام الخدمة الوطنية وفقاً لأحكام وروح مرسومه التأسيسي رقم 1995/82 (23 أكتوبر 1995) بغية تحقيق أهدافه الأصلية والحؤول دون فرار الشباب من البلاد وتمكين القاعدة السكانية من التوسع بشكل طبيعي.

بنفس القدر من الأهمية، يمكن استخدام الدبلوماسية كأداة أساسية للأمن القومي عند حل النزاع أو منع الحرب أو تصعيد الأعمال العدائية أو تحقيق الأهداف السياسية للحرب. وباستخدام هذه الأداة الحيوية، يجب على الدبلوماسية الارترية اليوم الاستفادة من إنجازات جيشها والتضحيات المصاحبة لها لتأمين:

- 1 - اعتراف إثيوبيا بالمعاهدة الاستعمارية الحدودية بين ارتريا وإثيوبيا؛
- 2 - الترسيم المادي للحدود المتفق عليها ثنائياً بما يتماشى مع توجيهات مفوضية ترسيم الحدود بين ارتريا وإثيوبيا (EEBC)؛ و
- 3 - التأييد والاعتراف الدولي بالحدود وترسيمها.

ومن شأن وجود حدود واضحة المعالم ومعترف بها دوليًا أن يساعد في تجنب أي انتهاكات مستقبلية لسيادة ارتريا وسلامة وحدة ترابها، مما يشكل أساس متين لتعزيز الأمن القومي وإقامة سلام دائم مع إثيوبيا.

خلال أكثر من ثلاثين عامًا في السلطة، كان رئيس ارتريا غير راغب في تطبيق الدستور الارتري وإرساء سيادة القانون. وبدلاً من ذلك فرض نظام حكم فردي مزاجي متقلب على هذا المجتمع الذي يحترم القانون تقليدياً ويتباهي بأنه ورث نظام قانون من الاجداد وقام هذا النظام بعرقلة بناء جهاز دولة فاعل أو مؤسسات إدارية تنفيذية حيوية. ومن الواضح أن النظام كان غير راغب وغير قادر على إقامة حكم دستوري أو في دفع العملية السياسية أو تحقيق التقدم الاجتماعي أو تطوير الاقتصاد الوطني لتلبية الاحتياجات الأساسية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية والسلع الحيوية للشعب. وورغم المسؤولية من الواضح تمامًا أن النتائج الموضوعية لسياسات وممارسات الحكومة تقوض مختلف عناصر الأمن القومي وتهدد سيادة الدولة الارترية، ولهذا فقد النظام امتياز حكم البلاد. لقد تأخر تسليم السلطة للشعب لزم من طويل. وأصبح واضحاً إن إنشاء حكم دستوري أصبح يعني بشكل أساسي انه مسألة تتعلق بالأمن القومي وانه ضرورة وجودية لاستمرار بقاء الدولة الارترية المستقلة ذات السيادة.

ولهذا هناك حاجة ماسة لبلورة عملية تغيير تكون ارترية الهوية والمنشأ من اجل ضمان انتقال سلس إلى الحكم الدستوري. وبغض النظر عن مواقفهم السياسية، يجب على الوطنيين الارتريين داخل ارض الوطن والشتات أن يتحدوا ويعملوا معاً للمساهمة في تحقيق الانتقال السلس نحو الحكم الدستوري.

لقد دأبت منصة المنبر الارتري "ارى بلاتفورم"، خلال السنوات الست الماضية على عقد ندوات مصممة للجمع بين الجماعات والأفراد الناشطين المؤيدين للديمقراطية بهدف تجميع ودمج الأفكار والموارد والتعاون من اجل دعم التغيير واحداث الانتقال السلس في ارتريا. ومواصلة لهذه الجهود يعقد المنبر الارتري الآن ملتقى متابعة لهذا العام، هو ندوة ارتريا 2023، تحت شعار "حماية أمن وسيادة ارتريا".

تماشياً مع النهج السابق، تهدف ندوة ارتريا 2023 إلى:

- 1 – تسهيل اجراء نقاش مستنير للوضع الراهن في ارتريا واقترح خطط عمل مناسبة.
 2. توفير منبر للربط والتعاون بين النشطاء الارتريين المؤيدين للديمقراطية في الشتات.
 3. البناء على مكتسبات الندوات السابقة لتعزيز الاندماج والتعاون في سبيل السعي لتأمين الانتقال السلس إلى الحكم الدستوري.
- في سبيل تسهيل اجراء حوارات صريحة ومفتوحة تم تصميم هذه الندوة وتنظيمها في خمسة حلقات نقاش مواضيعها مترابطة وتكمل بعضها البعض، بما في ذلك عقد جلسة لطرح أسئلة عامة وتقديم الأجوبة لها. كل حلقة نقاش تتألف من مقدمين ومنسق.

الجلسة الأولى: عوامل الأمن القومي لدولة ارتريا

الجلسة الثانية: الطريق إلى عقد سلام دائم بين ارتريا وإثيوبيا

الجلسة الثالثة: تحفيز الانتقال نحو الحكم الدستوري من الداخل.

الجلسة الرابعة: جلسة أسئلة وأجوبة عامة

الجلسة الخامسة: الاتحاد من اجل الدفاع عن الأمن القومي

في خلاصة التحليل النهائي، يحق للشعب الارتري، مثله مثل الشعوب الأخرى في جميع أنحاء العالم، ان ينعم بالأمن والرفاهية ليعيش حياة مفعمة بالحرية والسلام والازدهار. فالإرتريون يستحقون، بل لهم حق غير قابل للتصرف ان يتمتعوا بالحريات والحقوق الأساسية بموجب القانون. كما يستحق الارتريون ان ينعموا بالأمن الانساني ليعيشوا بكرامة.

أعتقد اعتقاداً راسخاً أن المطالبة بإقامة حكم دستوري وتوفير الأمن الانساني وتأمين سيادة الشعب الارتري والأمن القومي والسيادة الوطنية وسلامة امن التراب الوطني لدولة ارتريا حق ديمقراطي ومسؤولية وطنية تفرضها المواطنة. لذلك دعونا نتحد ونعمل معا للمساعدة في بلورة الانتقال السلس من الداخل نحو الحكم الدستوري الذي يحمي أمن وسيادة دولة ارتريا وتعزيز الأمن الانساني للشعب الارتري.

في الختام أتمنى لي ولكم عقد ندوة ناجحة.

شكرا على حسن اصغائكم.

المجد والخلود لشهدائنا الأبطال!

عاشت ارتريا دولة مستقلة وذات سيادة!

ليبارك الله في ارتريا وشعبها!